مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: (المتبقي) ومعايير الأفضلية في مسائل الإعلال والإبدال دراسة في التفكير الصرفي عند العرب
اسم الكاتب: عبدالكريم عبدالقادر عبد الله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9193
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 18:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية



المجلد 19، العدد 2
ذو القعدة 1443هـ / يونيو 2022م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

يونيو 2022م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** المجلد 19 العدد 2
https//:doi.org/10.36394/jhss/19/2/9

(المتبقّي) ومعايير الأفضليّة في مسائل الإعلال والإبدال
دراسة في التّفكير الصّرفيّ عند العرب

عبد الكريم عبد القادر عبد الله[1]

تاريخ الاستلام: 26-07-2020 **تاريخ القبول: 18-08-2020**

ملخص البحث:

هدف البحث إلى وصف مظاهر الخروج عن القواعد المعياريّة الصّرفيّة في مسائل الإعلال والإبدال، تحت مُسَمّى (المتبقّي)، من خلال نظريّة الأفضليّة اللّغويّة التي يُمكن من خلالها الكشف عن المعايير التي أسهمت في إقرار قواعد الإعلال والإبدال وبقاء صوره في الاستعمال، وتحديد ملامح اختراق (المتبقّي) لهذه المعايير وأثره في الفكر الصّرفي عند العرب وواقع الاستعمال.

وسار البحث في معالجة هذه المسائل -وفق منهج الوصف والتّحليل- بالنّظر فيما ورد في كتب اللّغويّين، القدماء والمحدثين، انطلاقًا من تحديد ملامح الفكر الصّرفي التي تقوم عليه رؤية الاتّجاهين: القديم والحديث، ومرورًا بمظاهر توظيف هذا الفكر في تفسيراتهم الصّرفيّة للإعلال والإبدال، وصولاً إلى الكشف عن معايير الأفضليّة التي أسهمت في تقرير القواعد الصّرفيّة، وبقاء ملامح المتبقّي التي تخترق هذه المعايير في الواقع الاستعماليّ.

ومن أبرز النّتائج التي توصّل إليها البحث أنّ وجود (المتبقّي) في الإعلال والإبدال يقوم أساسًا على اختراق معايير الأفضليّة اللّغويّة التي استُخلِصت من أحكام اللّغويّين، وأساسُ هذه المعايير هو (القياس) بقيامه على غياب مستندِ المقيس عليه المقرّر في موقف اللّغويّين ومنع (المتبقّي) من أن يمتلك هذه القياسيّة، بالإضافة إلى اختراق معايير مساندة للقياس كخصائص التّشكيل الصّوتيّ، وتأثيرها في وجود المقاطع الصّوتيّة المرفوضة في العربيّة، ولذلك؛ كانت ملامح غياب معيار القياس وملامح الاختراق الصّوتيّ مطَّردا في مظاهر (المتبقّي) في القراءات القرآنيّة والشّاهد الشّعريّ واللّهجات، ولم يطّرد للمتبقّي من المعايير سوى معيار الأصل المفترض، الذي يُشكّل الصّورة المفترضة للأبنية في العربيّة.

الكلمات الدالة: المتبقّي، الأفضليّة اللّغويّة، الإعلال والإبدال، المزدوج الحركيّ، القياس

(1) الدّراسات العربيّة والإماراتيّة - كليّات التّقنية العليا (أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة)
a_okelan@yahoo.co.uk

المقدّمة:

الحمد لله وكفى، والصّلاة والسّلام على النّبيّ المصطفى، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تُعدّ ظاهرة الإعلال والإبدال في الصّرف من أبرز الظّواهر التي أولاها اللّغويّون اهتمامهم، وانتهجوا في وصفها عدّة مناهج، وتنوّعت نتائج تفسيراتهم تبعًا لذلك، إلاّ أنّ جميعَ ما أُجريَ من دراساتٍ، لم يُقدّم صورةً توافقيَّة متكاملةً لأبعاد هذه الظّاهرة، تجمعُ بين المعياريّة – التي يُمكن أن توفّق بين نظرة القدماء ونظرة المحدثين – والتّفسيرات الصّرفيّة المترتّبة عليها، وبين معالجة مظاهر الخروج عن هذه المعياريّة وتفسير هذه المظاهر، وتحفظُ لهذه المظاهر الخارجة عن المعايير حقّها التّاريخيّ في الوجود اللّغويّ ودورها في إقرار الأصول المجرّدة التي بنى اللّغويّون قواعدهم عليها.

ومن هنا، كان من الضرورة، أن تُبحث هذه المسائل من جديدٍ، لتقديم الصّورة التّوافقيّة المتكاملة، انطلاقًا من إعادة تسمية ما خرج عن قواعد الإعلال والإبدال، ووصفه بـ (المتبقّي) الذي يدورُ في واقع الاستعمال اللّغويّ أو أُخرجَ منه، ومن شأن هذه التّسمية أنْ تُزيح من الواجهة ما يُقابلها من تسميات يُمكنُ أنْ يُلمسَ فيها الإقصاء أو الازدراء للمظاهر الصّرفيّة التي خالفت القواعد المقرّرة، كالقول بـ (الشّذوذ) أو (الضّرورة)، ومن جانبٍ آخر، فإنّ تحديد معايير الأفضليّة التي أقيمت بها أحكام الإعلال والإبدال، ومرجعيّة هذه المعايير، قديمًا وحديثًا، يُسهمُ في إرساء قاعدةٍ ثابتةٍ في معالجة مظاهر الإعلال والإبدال، وصفًا وتفسيرًا، ويُمكنُ من خلالها التّنبّؤ بحركة اللّغة في سياقها الاجتماعيّ. ولذا، وُسم البحث بـ(المتبقّي) ومعايير الأفضليّة في مسائل الإعلال والإبدال – دراسة في التّفكير الصّرفيّ عند العرب.

هدف الدّراسة:

تهدف الدّراسة إلى الكشف عن معايير الأفضليّة اللّغويّة في مسائل الإعلال والإبدال، التي تُسهمُ في تفسير الخروج عن القواعد التي أقرّها الصّرفيّون في هذه المسائل، وتحديد موقع (المتبقّي) – بوصفه خارجًا عن هذه القواعد – من هذه المعايير في واقع الاستعمال اللّغويّ ومرجعيّة وجوده فيه، وصولاً إلى تحقيق صورةٍ توافقيَّة متكاملةٍ، لوصف هذه الظّاهرة وتفسيرها في ضوء التّفكير الصّرفي عند العرب قديمًا وحديثًا.

أسئلة الدّراسة

ومن أجل تحقيق الدراسة هدفها، فإنّها تسعى إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما الأصول الفكريّة التي ينطلق منها اللّغويّون –قديمًا وحديثًا– في معالجة ظاهرة الإعلال والإبدال؟
2. ما معايير الأفضليّة التي أسّسها اللّغويّون –قديمًا وحديثًا– في معالجتهم لمسائل الإعلال والإبدال؟
3. ما موقع (المتبقّي) من معايير الأفضليّة اللّغويّة في موقف اللّغويّين ومظاهر الاستعمال المتنوّعة؟
4. ما أثر معايير الأفضليّة في التّوفيق بين القدماء والمحدثين في مُعالجة مسائل الإعلال والإبدال؟

الدّراسات السّابقة

حظيت مسائل الإعلال والإبدال بدراسات عديدةٍ، منها ما ناقش هذه المسائل من وجهة نظر القدماء، ومنها ما ناقشها من وجهة نظر المحدثين، ومنها ما زاوج بين النّظرة القديمة والنّظرة الحديثة في دراستها، وفيما يأتي عرضٌ لنماذج من تلك الدّراسات؛ لبيان تفرّد هذه الدّراسة عمّا سبقها:

1. دراسة (الشّذوذ في الإعلال والتّصحيح) لـِ (إبراهيم سنوسي)

في هذه الدّراسة اقتصر الباحث على وصف مظاهر الخروج عن القاعدة الصّرفيّة – وفق نظرة اللّغويّين القدماء – في نوعين من الإعلال، هما: (الإعلال بالحذف، والإعلال بالقلب)؛ ومن هنا، تتميّز هذه الدّراسة عنها بعدّة أمور، منها: استبعاد مصطلح الشّذوذ من أصل الدّراسة والدّعوة إلى تبنّي مصطلح (المتبقّي) عوضًا عنه، لما يحمله هذا المصطلح من اتّساع في الدّلالة، فليس الشّذوذ وحده هو ما يوصف به الخارج عن القاعدة الصّرفيّة، والأمر الآخر سعي هذه الدّراسة للكشف عن معايير الأفضليّة اللّغويّة في مسائل الإعلال والإبدال.

2. دراسة (الخلاف الصرفي في مسائل الإعلال والإبدال – دراسة صوتيّة دلاليّة) لـِ (مشاعل الحربي)

فقد كانت دراستها لمسائل الإعلال والإبدال التي وقع فيها الخلاف بين القدماء والمحدثين، وركّزت دراستها على جانبين في تلك المسائل: التّفسير الصّوتي والتّفسير الدّلاليّ، موجّهة غايتها إلى الكشف عن مواطن الخلاف بين القدماء والمحدثين في هذين الجانبين، في منهجيّة وصفيّة، دون أنْ تعرض هذه المسائل في صورةٍ تبيّن معايير الأفضليّة اللّغويّة، التي تُسهمُ في تحديد قواعديّة الإعلال والإبدال، بالإضافة إلى تبنّيها مصطلح (الشّذوذ) لما خرجَ عن التّقعيد.

3. دراسة (الإعلال والإبدال والإدغام – في ضوء القراءات القرآنيّة واللّهجات العربيّة) لـِ (أنجب غلام)

قدّم الباحث في هذه الدّراسة، إلى جانب موضوع (الإدغام) مسائل الإعلال والإبدال في صورتين: وصف الأولى بأنّها الأصل، وقصد بها ما لم يحدث بها الإعلال أو الإبدال، ووصف الثّانية بأنّها القياس، وهي الصّورة التي حصل فيها الإعلال أو الإبدال، وطبّق هذه الدّراسة على القراءات القرآنيّة، واللّهجات، وقد كانت دراسته وصفيّة تحليليّة زاوج فيها بين نظرة القدماء والمحدثين، إلاّ أنّه لم يُبيّن فيها معايير الأفضليّة في وصفه لما جاء على الأصل، أو القياس، وإنّما اكتفى بتوصيف مظاهر تلك المسائل وإيراد الشّواهد القرآنيّة واللّهجيّة على ما خرج عن قواعد الإعلال والإبدال.

وأمّا الدّراسات التي وظّفت نظريّة الأفضليّة اللّغويّة، ونظريّة المتبقّي، فهي دراسات متعدّدة، إلاّ أنّ أكثرها تناول دراسة القضايا النّحويّة، مثل: دراسة (اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية) لـ(يحيى عبابنة)، ودراسة (عناصر الأفضليّة النّحويّة والصّيغ الاختياريّة في القراءات القرآنية الشّاذّة – دراسة وصفيّة تحليليّة) لـ(رائدة مراشدة)، فمثل هذه الدراسات طبّقت نظريّتيّ المتبقّي والأفضليّة اللّغويّة على المسائل النّحويّة، وهذا يختلف عن ميدان هذه الدّراسة المخصّص لمسائل الإعلال والإبدال الصّرفيّ، وأمّا الدّراسات الصّرفيّة التي وظّفت مفهوم المتبقّي فمنها: دراسة (مظاهر المتبقي اللغوي ضمن المصادر و المشتقات) لـ(مرتضى المراحلة) إذ وظف دراسته لبيان الأبنية الخاصّة بالمصادر والمشتقّات من جانب الدّلالة الصّرفيّة.

وغير هذه الدراسات كثير، إلاّ أنّ هذه الدّراسة تتميّز عنها بتغيير طريقة النّظر إلى ما خالف القواعد الصّرفيّة في مسائل الإعلال والإبدال بعدّه جزءًا من الوجود اللّغويّ وإطلاق مصطلح (المتبقّي) عليه؛ ليستوعب جميع صور الخروج عن القاعدة، إضافةً إلى التّميّز في منهجيّة توصيف تلك المسائل، من خلال تحديد معايير الأفضليّة اللّغويّة التي أسهمت في تقعيد مسائل الإعلال والإبدال، وربط ذلك بأصول التّفكير الصّرفيّ عند العرب قديمًا وحديثًا.

ومن أجل تحقيق البحث هدفه، جاء البحث وفق المخطّط الآتي:

- التّمهيد
- الأصول الفكريّة لمعالجة مسائل الإعلال والإبدال، وهي:
  1. مرجعيّة الأصل المفترض
  2. مرجعيّة الاصطلاح على تسمية الإعلال والإبدال
  3. مرجعيّة تفسير مظاهر الإعلال والإبدال
- المتبقّي ومعايير الأفضليّة، ويشتمل على المسائل الآتية:
  1. المتبقّي في موقف اللّغويّين
  2. المتبقّي في القراءات القرآنيّة
  3. المتبقّي في الشّاهد الشّعريّ
  4. المتبقّيّ في اللَّهجات
  5. المتبقّي في المعاجم اللّغويّة
- أثر المتبقّي ومعايير الأفضليّة في التّوفيق بين القدماء والمحدثين

التّمهيد

مع تطور الدّراسات اللّغويّة، وتطوّر مناهج البحث فيها، تتجدّد معالجة المسائل اللّغويّة بمختلف أنواعها كمًّا وكيفًا، وقد يكون في إعادة النّظر في الاصطلاح على تسميةٍ معيِّنة، في دراسةٍ ما، جزءًا من التّجديد، الذي لا يقف عند حدود الاسم، بل يتجاوزه إلى تشكيل رؤيةٍ جديدةٍ تُعيد النّظر في أصول التّفكير في القواعد التي بنيت عليها، وتستوعب صور الخلاف الذي نتج عنها.

وإن كانت الدّراسات اللّغويّة قد شملت اتّجاهي المعياريّة والوصفيّة، فإنّ ثمَّة اتِّجاها حديثًا يذهبُ إلى أنّ اللّغة تمتلك من الخصائص ما يُمكّنها من الخروج عن قيود المعياريّة وحدود الوصفيّة أيضًا، وعدم الخضوع لأيّ شكلٍ من أشكال القيود أو الحدود، وقد نُسب هذا الاتّجاه إلى (جان جاك لوسركل) الذي ضمّن كتابه (عنف اللّغة) نظريَّة سُمّيت بـ (نظريّة المتبقّي) (لوسركل، 2005م)، وإن كانت هذه النّظريّة، قد أُسّست على قاعدة النّظر في التّراكيب النّحويّة وما يعتريها من اختراقات دلاليّة، إلاّ أنّ توصيف (لوسركل) لها يجعلها ممّا يُمكن تطبيقه على جميع المسائل اللّغويّة ومنها المسائل الصّرفيّة.

وإلى جانب هذا الاتّجاه، برزت نظريّة (الأفضليّة اللّغويّة) على يد كلّ من: (ألن برنس)، و(باول سمولنسكي) في كتابيهما (Optimality Theory) – نظريّة الأفضليّة اللّغويّة، وهي نظريّة تقوم على تحديد المعايير التي تُفرَضُ في مسألةٍ لغويَّة ما، ومن ثمّ عرض المدخلات الاستعماليّة للّغة على هذه المعايير وبيان مقدار خروج تلك المدخلات عن حدود هذه المعايير، وتحدد أيّ المستويات اللّغويّة أقلّ انتهاكًا لتلك المعايير، مما يُساعدُ في الكشف عن الشّكل الأفضل اعتمادًا على القواعد في الاستعمال، بالإضافة إلى فهم وتفسير أسباب تخلّي الاستعمال عن بعض المظاهر اللّغويّة، وقد قامت هذه النّظريّة في بداية تطبيقها على الدّراسات الصّوتيّة والصّرفيّة، مما يجعلها نموذجًا نظريًّا وتطبيقيًّا مهمًّا في معالجة موضوع هذا البحث (القيسيّ، 2017).

أوّلاً- الأصول الفكريّة لمعالجة مسائل الإعلال والإبدال:

لقد تزامنت دراسة البنية الصّرفيّة للكلمات العربيّة مع دراسة موقعها في التّركيب النّحويّ، وقد حظيت منه بمكانةٍ مميّزة من عدّة جوانب، مثل: الوظيفة النّحويّة للكلمة، والتّشكيل الصّوتيّ للكلمات في التّركيب، ودلالة الأبنية الصّرفيّة على المعاني التي تشتملُ

عليها ودورها في التّركيب، فهذه الجوانب تُشير إلى التّداخل بين العمل الصّرفيّ والعمل النّحويّ للكلمات، وتكامل الأدوار بين الدّراسات النّحويّة والدّراسات الصّرفيّة، تأثيرًا وتأثُّرا..

إلاّ أنّ هذا التّزامن، لم يمنع الدّراسات الصّرفيّة من أن تكونَ مميَّزة في المنهج والتّطبيق، ففي المنهج، حَدَّدت الدُّراسات الصّرفيّة ميدانَ عملها في الكلمة المفردة وما يطرأ عليها من تغييرات في الصّوت أو في الدّلالة، وهذان هما شكلا التّغييرات التي يدرسهما علم الصّرف (الأستراباذي، 1975)، وأمّا في التّطبيق، فقد شملت الدّراسة الصّرفيّة على فروعٍ متنوّعة من المسائل التي تدخل في ميدان دراستها، وهذه المسائل متُّصلة بطبيعة التّغييرات التي تُرصدُ في الكلمات، فدراسة الاشتقاق وأبنيته، يدخل في باب الدّلالة الصّرفيّة على أبواب المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهم ممّا يُحقّق غايةً دلاليّة ترتبط ببنية الكلمة، وأمّا دراسة التغييرات الحاصلة في البنية دون الدّلالة، فيدخل في باب التّغييرات الصّوتيّة التي تطرأ على بنية الكلمة، لتحقيق غايةٍ صوتيّة (بشر، 2005)، والجامع بين المنهجين هو قيامهما على أصلٍ مجرَّد للبنية الصّرفيّة يتُّخذ من ثلاثيّة (الفاء) و(العين) و(اللاّم) أصلاً مقابلاً للأصوات الأصليّة في الكلمة المنطوقة، ويُسهمُ هذا الأصلُ في الكشف عن التّغييرات الحاصلة في البنية على صعيد الدّلالة أو الأصوات.

وتدخلُ دراسة مسائل الإعلال والإبدال من باب المنهج الصّوتيّ لعلم الصّرف؛ ذلك أنّ التّغييرات التي تحصل في بنية الكلمة وفق مبدأ الإعلال والإبدال لا يؤدّي إلى تغييرٍ في دلالة الكلمة؛ إذ تبقى دلالتها بعد التّغيير الصّوتي كما كانت في الأصل المفترض قبل التّغيير.

ومن أبرز الدّوافع لدراسة هذه التّغييرات الحاصلة في البنية الصّرفيّة بشكلٍ عامّ، والتّغييرات الحاصلة في البنية الصّرفيّة في مسائل الإعلال والإبدال بشكلٍ خاصّ، هو بروز هذه الظّاهرة في مسيرة الدّرس الصّرفيّ، وملاحظةُ الاختلافات الحاصلة بين القواعد الصّرفيّة، التي أسسّها الصّرفيّون، ومظاهر الخروج عن تلك القواعد، وقد برزت هذه المفارقة بين القاعدة والتّطبيق في القراءات القرآنيّة، والشّواهد الشّعريّة، واللّهجات العربيّة.

وعلى الرّغم من وجود رؤًى متباينةٍ، للصّرفيّين، في تفسير العلاقة بين الأبنية وتحديد الأبنية الأصول والأبنية الفروع (عبد الدّايم، 2006)، إلاّ أنّهم لم يذهبوا إلى إعادة توصيف قواعدهم التي قرّروها في تفسير التّغييرات التي تطرأ على الأبنية، ووصفوا ما خرج عن هذه القواعد التّفسيريّة بعدّة أوصافٍ، وهذا الخروج هو ما تُسمّيه هذه الدّراسة بـ(المتبقّي)، دون أن يجعلوا منها أصلاً يصحُّ أن يُقاس عليه.

ويُمكن تحديد مرجعيّات الموقف من الأبنية في مسائل الإعلال والإبدال كما يأتي:

- **مرجعيّة الأصل المفترض**

وردت ملامح هذه الفكرة في كثيرٍ من مواقف الصّرفيّين، وهي تقوم على افتراض أصولٍ مجرّدة "بنوها على علاقات التقاطع بين أصل الاشتقاق وأصل الصّيغة"(النّجار، 1993: ص103)، ويُعد هذا الأصل المفترض محلّ خلافٍ بين الموقف القديم والحديث، فهو عند القدماء مجرٌّد من أيّة ملامح تاريخيّة على استعماله، كما أشار إلى ذلك ابن جنّي (1954)، في حين لا يستبعدُ الدّرس الصّرفي الحديث أن تكونَ ثمّة أصولٌ تاريخيّة لهذا الأصل المفترض يُمكن الوصول إليها بالتّتبّع التّاريخيّ للأبنية، كما أشار إلى ذلك كمال بشر(2005)، ومن الأدلّة على وجود الأصول المفترضة احتفاظ اللّغة بصور هذه الأصول التي بقيت على حالها (الكناعنة، 1997).

من هنا، فقياس القدماء لإعلال (الواو) في الفعل الأجوف، نحو: (استقام)، يكون بنقل حركة (الواو) في (اسـتَقْوَمَ) إلى الصوت الصّحيح قبلها، وقلبها (ألفًا)، في مقابل تصحيح (استَحْوَذَ)، الذي يرونه خارجًا عن القياس الذي أقرّوه، فإنّهم لا يقولون بأنّ الأصل (اسـتَقْوَمَ) قد كان مستخدمًا ثم عُدِل عنه.

في حين تَنْظُرُ الدُّراسات الحديثة إلى إمكانيّة تفسير هذه المخالفة من خلال النّظر في تاريخ هذه البنية، وإمكانيّة وجودها في الاستعمال، بدليل وجود مثيلٍ لها، وهو أمرٌ يستدعي البحث في تاريخ الكلمة المفردة في اللّغة الواحدة، كما يُمكن إدراج الدّرس المقارن للبحث في الكلمة في أكثر من لغة، ضمن حدود اللّغة الأم لمجموعة اللّغات السّاميّة، للكشف عن أصولٍ لهذه الكلمات المخالفة للقياس (أبو غلوس، 2018).

وقد أظهر الاختلاف في موقف اللّغويّين من الأصل المفترض، قديمًا وحديثًا، طبيعةَ النّظام الذي يحكمُ الأبنية الصّرفيّة؛ إذ تعتمد الدّراسات القديمة مبدأ (وحدة الأنظمة) التي تضبط أبنية الكَلِم، أمّا الدّراسات الحديثة فترى أنّ (تعدّد الأنظمة)، الذي يقوم على الأخذ بوصفيّة الأبنية كما هي في الواقع، بناءً أصليًّا، إلاّ أنّ مثل هذا القول يدفع باتِّجاه لا يُمكن اعتماده لضبط الأبنية المتنوّعة وتحديد الأصليّ فيها والزّائد، وما يترتّب على ذلك من ضياع ضبط المعاني المترتّبة على الزيادة، كما لا تُضبط به التّعليلات القياسيّة لها؛ ممّا يؤدّي إلى كثرة الأوزان الصّرفيّة (عبد المحمود، 2005).

ومن الـمُلاحظ، أنّ فكرة الأصل المفترض، لا تقف عند حدود الكلمة في بنائها، كأنْ يُقال بأنّ أصل (استقام) هو (استقْوَم)، بل تدخلُ فكرةُ الافتراضِ في تفسيرَ ظاهرة الإعلال، فعندما يُفسَّر قلبُ (الواو) (ألفًا)، فإنّه يَعقُبُ نقلَ حركة (الواو) إلى الصّحيح السّاكن قبلها، وهو (القاف)، القولُ بأنّ (الواو) متحرِّكة حسب الأصل، وانفتح ما قبلها بعد نقل حركتها، ولذا؛ فإنّ تأثير فكرة الأصل المفترض يتجاوزُ تحديد الأبنية الأصل، إلى احتفاظِ تلك الأبنية بحركات أصواتها وسكناتها حسب الأصل نفسِه.

- **مرجعيّة الاصطلاح على تسمية الإعلال والإبدال**

يرتبط الاصطلاح على تسمية الإعلال والإبدال بتوصيف اللّغويّين للأصوات، وهو توصيفٌ يشملُ طبيعة الأصوات من حيثُ مخرجها وطبيعتها، والمهمّ في مسائل الإعلال والإبدال تحديد الأصوات التي يدخل فيها التّغيير وفق هذين المفهومين، اللّذين يلتقيانِ في بعض أشكال التّغيير.

و(الأصوات) هي اصطلاح المحدثين على ما كان يُسمّى عند القدماء بـ (الحروف)، وإن كان مفهوم الأصوات حاضرًا لديهم، فهم يرون بأنّ جميع الحروف أصواتٌ (ابن جنّي، 2000)، ومن بينها (الألف)، و(الواو)، و(الياء)، علمًا بأنّ هذه الأصوات الثّلاثة تختلفُ في طبيعتها وتأثيرها عن بقيّة الأصوات، مع إدراكهم لهذا الاختلاف؛ ولذلك منحوها تسمياتٍ متنوّعة مثل: (أحرف اللّين)، (أحرف المدّ، أو الاستطالة)، و(أحرف العلّة)، وتدلّ كل تسميةٍ من هذه التّسميات على خصائص صوتيّة معيّنة (ابن جنّي، 2000).

وإلى جانب الأصوات، هناك (الحركات)، وقد عرّفها ابنُ جنّي، فقال: " اعلم أنّ الحركاتِ أبعاضُ حروفِ المدّ واللّين، وهي: الألف والياء والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي: الفتحة، والكسرة، والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النّحويين يسمّون الفتحة (الألف الصغيرة)، والكسرة (الياء الصغيرة)، والضمة (الواو الصغيرة)" (ابن جنّي، 2000: 1 / 33)، وهذا التّعريف يُظهر أصالةً لما تمّ تسميته عند المحدثين بـ (الحركة الطّويلة) و(الحركة القصيرة) (شاهين، 1980م).

وبهذا، تُصنّف الأصوات إلى قسمين: (الأصوات الصّائتة)، وهي الحركات بنوعيها: القصيرة، التي تشمل (الفتحة)، و(الواو)، و(الياء)، والطّويلة، التي تشمل (الألف)، و(الواو)

و(اليـاء)، والقسـم الثّانـي: (الأصـوات الصّامتـة)، وتسـمّى الأصـوات السّـاكنة، وتشـمل بقيّـة الأصـوات، وأسـاس التّفريـق بيـن هذيـن القسـمين هـو حـدوث اعتـراض للصّـوت فـي أثنـاء خروجـه أو عدمـه، فمـا يكـون ثمّـة اعتـراضٌ لمجـرى الهـواء أثنـاء النّطـق بـه، فهـو الصّامـت، ومـا لا يحـدث اعتـراضٌ لمجـراه فهـو الصّائـت (عبدالتّـواب، 1997).

وتبـرز مواقـف اللّغويّيـن مـن مفهـوم الإعـلال والإبـدال مـن خـلال النّظـر فـي طبيعـة الأصـوات التـي تحصـل فيهـا التّغييـرات الصّرفيّـة، فأمّـا الإعـلال فقـد حُصِـر فـي ثلاثـة أنـواع تشـملُ التّغييـر بنقـل حركـة حـرف العلّـة إلـى الحـرف الصّحيـح السّـاكن قبلـه، أو بحـذف حـرف العلّـة، أو بقلبـه إلـى حـرف علّـة أو همـزة؛ وعليـه يحـدث الإعـلال فـي أربعـة أصـوات، هـي: (الألـف)، (الـواو)، (اليـاء)، و(الهمـزة)، ودخـول الهمـزة فـي مسـائل الإعـلال مـع الأصـوات الثّلاثـة السّـابقة التـي اصطلـح علـى تسـميتها بـ (أصـوات العلّـة)؛ بسـبب كثـرة التّغييـر الـذي يطرأ عليهـا، ويخـرجُ مـن هـذا الحصـر التّغييـر الـذي يكـون بيـن الأصـوات الصّحيحـة، والأصـوات التـي تنتـج مـن بـاب التّعويـض، مثـل إضافـة (تـاء) التّأنيـث فـي مصـدر الفعـل (وَعَـد)، وهـو (عِـدَة) (حماسـة، 1980).

وأمّـا الإبـدال، فقـد حُصـر فـي وضـع الصّـوت مـكان صـوتٍ آخـر، وحُـدّدت هـذه الأصـوات فـي الإبـدال الصّرفـيّ بتسـعة أصـوات هـي: (الهمـزة)، (الألـف)، (التّـاء)، (الجيـم)، (الـدّال)، (الطّـاء)، (الميـم)، (الهـاء)، و(الـواو)، واشـتُرط للقـول بالإبـدال فيهـا: أن يكـون الصّـوت المبـدل فـي محـلّ الصّـوت المبـدل منـه، ويخـرج مـن هـذا الإبـدال مـا يحصل مـن قلـب مكانـيّ للأصوات، وأمّـا بعـض صـور الإبـدال التـي تحصـل فـي أحـرف العلّـة فيمكـن أن تُعـدّ مـن الإعـلال والإبـدال معًـا، شـريطة تحقيـق اتّحـاد المـكان المبـدل فيـه (حماسـة، 1980).

- **مرجعيّة تفسير مظاهر الإعلال والإبدال:**

يتّفـق اللّغويّـون، قديمًـا وحديثًـا، علـى اصطـلاح الإعـلال والإبـدال مـن حيـث مبـدأ حـدوث التّغييـرات فـي بنيـة الكلمـة، علـى صعيـد الحـروف أو الأصـوات، سـواءً أكانـت مفـردةً أم فـي سـياقٍ تركيبـيّ، إلاّ أنهـم يختلفـون فـي تحديـد طبيعـة التّغييـر الـذي يحصـل ومـا يترتّـب عليـه مـن قواعـد تُبنـى عليهـا الأبنيـة اللّغويّـة وصورتهـا الصّرفيّـة.

فيرسـم اللّغويّـون قواعـد حصـول صـور التّغييـر بالنّقـل، أو الحـذف، أو القلـب، أو الإبـدال، إلا أنّ مواقفهـم تتفـاوت فـي حـدود هـذه التّغييـرات، وهـي مرتبطـة بجانبيـن، الأوّل: العلاقـة بيـن

الحروف والحركات، فهم يرون أنّها مرتبطةٌ بتأثيرات رجعيَّة أو تقدّميَّة، إذ يُقام الإعلال، مثلاً، بأنواعه، بحسب ما تقتضيه هذه العلاقة من نقل أو حذفٍ أو قلب، ويُقدّم تغييرُ الحركات بنقلٍ أو حذفٍ أو قلب، على تغيير الحروف ما أمكن؛ لأنّها أخفّ في التّغيير (الأستراباذي، 1975)، وأمّا الجانب الثّانيّ فهو الهدف من إجراء هذه التّغييرات، وما يترتّب عليها من تأثير لتحقيق غايات صوتيّة على رأسها التّخفيف، والتّخلّص من توالي الأمثال، ومنع التقاء السّاكنين، والإعلال بالمصاحبة، وأمن اللّبس (الزّمخشريّ، 1993).

ويظهرُ أنّ هناك توافقًا بين القدماء والمحدثين في تحقيق هذين الجانبين، إلاّ أنّ مرجعيّة موقف كلّ منهما مختلفةٌ، من حيث توصيف طبيعة الحرف والحركة، فالقدماء ينظرون إلى حروف العلّة بوصفها حروفًا ساكنة، بعضها يقبل الحركة مثل (الواو) و(الياء)، وبعضها لا يقبلها مثل: (الألف)، وأمّا المحدثون فيرون أنّ حروف العلّة إنّما هي حركات طويلة، في مقابل أنّ الحركات هي حركات قصيرة (شاهين، 1980).

ويستندُ التّفريق بين الحرف والحركة إلى صفات كلّ منهما، فالحرف هو صوتٌ ساكن، والحركة هي صوتٌ مجهورٌ، فلا يصحّ أنْ يُقال عن حرفيّ (الواو) و(الياء)، في موقف المحدثين، بأنّها حروف، ما دامت خاليةً من الحركة، علمًا بأنّهم يتّفقون مع القدماء في النّظر إلى (الواو غير المدّيّة) و(الياء غير المدّيّة) أنّهما يمتلكان صفات الحروف، أو (الصّوامت)، في مقابل النّظر إلى (الواو المدّيّة) و(الياء المدّيّة) على أنّهما من باب (مطل الحركات) (ابن جنّي، الهيئة المصرية العامة للكتاب)، إلاّ أن هذه الفكرة قد تبلورت في الدراسات الحديثة التي تقرّر فيها "استقلال كلّ من الصّامت والحركة، بحيث يُمكن أداء أحدهما مستقلاً عن الآخر، على نحوٍ من التّجريد الكامل" (شاهين، 1980: ص35).

ولذا؛ دخلت فكرة المقاطع الصّوتيّة وأثرها في تفسير التّغييرات الصّرفيّة في بعض الدّراسات الصّرفيّة الحديثة، فبرزت دعوات لإعادة النّظر في التّفسيرات القديمة للتّغييرات الصّرفيّة، وحملت تسمياتٍ مثل (التّفسيرات الصّرفيّة الغائبة) (صفا، 2006)، وذهبت مثل هذه الدّراسات إلى تفسير مظاهر الإعلال والإبدال من جانبين:

الأوّل: النّظر إلى العلاقة بين أحرف العلّة والحركة من باب (الازدواج الحركيّ): فقد أظهرت الدّراسات أنّ اللّغة العربيّة تحتوي على نوعين من هذا الازدواج: النّوع الأوّل: (المزدوج الحركيّ الصّاعد): يتكوّن من شبه الحركة (الواو والياء غير المدّيّتين) ثم الحركة، وهو ستُّ صور، أبقت العربيّة على نوعين هما: (ya) – (wa)، وأمّا بقيّة الصّور

فهي الصّور التي يجري التّخلّص منها في التّغييرات الصّرفيّة، والنّوع الثّاني: (المزدوج الحركيّ الهابط): يتكوّن من الحركة أوّلا، ثمّ شبه الحركة (الواو والياء غير المدّيّتين)، وقد أبقت العربيّة على نوعين هذه المقاطع هما: (ay) – (aw)، وتجري التّغييرات في التّخلّص من بقيّة صور المزدوج الحركيّ الهابط (الكناعنة، 1997).

الثّاني: وصف أحرف العلّة من منظور تتابع الحركات: فتتابع حركتين متماثلتين يُنتج حركةً طويلةً، مثل: (aa= حركة فتح طويلة)، (uu= حركة ضمّ طويلة)، (ii= حركة كسر طويلة)، فليس في هذا التّوصيف ذكرٌ لمسمّى حرف العلّة، بينما يُحدِث تتابع حركتين مختلفتين ما يُسمّى بـ(الانزلاق) وينتج عنه صوت (الواو= au) أو (الياء= ai)، وهنا يُوصف الصّوت النّاتج من تتابع الحركتين المختلفتين، ويُستثنى من حدوث الانزلاق صوت (الألف) الذي يعُدّه المحدثون حركةً طويلةً، ولذا؛ كان وصف (شبه الصّائت) وصفًا لـ (الواو) و(الياء)، دون (الألف)، ويُعدّ هذا التّوصيف جزءًا من منظور العلاقة بين الحركات وأحرف العلّة ضمن مفهوم المزدوج الحركيّ، في حين تُوصف (الواو) و(الياء)، في حال لم تُبق بحركة، بأنّهما (شبه صامت)، ولا توصف (الألف) بهذا أيضًا (شاهين، 1980).

ثانيًا- المتبقّي ومعايير الأفضليّة

رسم اللّغويّون قواعدهم في الإعلال والإبدال على جملةٍ من الثُّنائيّات المتقابلة، التي تتنوّع ما بين توصيفٍ يقوم على الافتراض وتوصيفٍ يقوم على القياس، بالإضافةِ إلى التّوصيف المستند إلى صفات الحروف ومخارجها، وتتداخل هذه الثّنائيّات مع جملةٍ من الوقائع اللّغويّة التي تخرج عن الإطار الذي يرسمه اللّغويّون، وهذه الثّنائيّات هي:

- ثنائيّة الأصل المفترض القائمة على أصل الاشتقاق وأصل البنية الصّرفيّة: تشكّل هذه الثّنائيّة مرجعًا اجتهاديًّا رسمه اللّغويّون لحدود قواعدهم للمساهمة في ضبط حدود الأبنية وأوزانها.
- ثنائيّة الأصوات القائمة على الصّفات والمخارج: أثّرت هذه الثّنائيّة في تقعيد مسائل الإعلال والإبدال بالاستعانة بمميّزات الأصوات في هذين الجانبين، وتحديد أشكالها المقبولة في التّشكيل الصّوتيّ.
- ثنائيّة القياس القائمة على حمل المقيس على المقيس عليه، بما تشتمل عليه من إطلاقِ أحكام الإعلال والإبدال، بالاستناد إلى حمل الأبنية اللّغويّة أو الأبنية الصّرفيّة بعضها

على بعضٍ.

وترى الدّراسة أنّ هذه الثّنائيّات محورٌ قامت عليه الدّراسات الصّرفيّة، وكانت منطلقًا لتوصيفهم لأبنية اللّغة العربيّة وتفسير التّغييرات التي تحدث فيها، وهي الثّنائيّات، نفسُها، التي اعتمدَ عليها اللّغويّون، المحدثون، لتقديم تصوّراتهم الصّرفيّة، دون أن يكون بين القديم والحديث خلافٌ في وقائع التّغيير الحاصلة، بل كانت المواقف تتّجه نحو تحديد مواطن التّغيير وطبيعته، وتقديم التّفسيرات المحتملة ضمن تصوٍّر جديدٍ لهذه التّغييرات أو تصوّر يوجّه الأنظار إلى ملامح غائبةً (صفا، 2006)، وأفضت مساهمتهم بوصف البنية المقطعيّة وثُنَائِيَّتِهَا في (الانفتاح والانغلاق) و(الهبوط والصّعود) لتكون معيارًا ضابطًا يُضافُ إلى معايير الأفضليّة اللّغويّة في مسائل الإعلال والإبدال، وتأثيرها في التّفسيرات الجديدة لتلك المسائل.

ولذا؛ يمكن أنْ تُعدّ معايير الأفضليّة، التي استُنِدَ إليها في تقرير القواعد الصّرفيّة، قائمةً على هذه الثّنائيّات، وفق رؤيةٍ شاملةٍ لأبعاد مظاهر الإعلال والإبدال، وهذه الثّنائيّات تُشكّل مرجعًا لا يضبطُ القاعدة الصّرفيّة فحسب، بل يحفظ المتبقّي الذي خرج عن إطارها ويمنحه الحقّ في الوجود، بما يمتلكه من عوامل للبقاء تسمحُ باستمراريّته في الاستعمال، وفيما يأتي توضيح لهذه المعايير وموقع المتبقّي فيها.

- **المتبقّي في موقف اللّغويّين**

يُشكّل الخلاف بين اللّغويّين مصدرًا من مصادر القول بالمتبقّي من خلال الخلاف في تأويل بعض المسائل، ومن أمثلة ذلك: اختلافهم في إعلال (الواو والياء) بالقلب إلى الهمزة، في بناء (مَفَاعِل)، ومعايير الأفضليّة التي تقرّر معها هذا القلب، تتمثّل في (ثنائيّة القياس: المقيس والمقيس عليه)، فما قرّره اللّغويّون لإعلال هذا البناء كان بالاعتماد على القياس، قال سيبويه:

"فأما قولهم: مَصَائِب، فإنّه غلطٌ منهم، وذلك أنهم توهموا أنّ (مُصِيبة فَعِيلةٌ)، وإنما هي (مُفْعِلَة)، وقد قالوا: (مَصَاوِب)" (سيبويه، 1988: 4 / 356)، فمعنى هذا القول، أنّ إجراء الإعلال، في ما جاء على بناء (مفاعل) الدّالّ على الجمع، بقلب (الواو والياء) همزةً، كان قياسًا على الإعلال الحاصل في المفرد، بقياس البنية (مُفْعِلَة) على بنية الفعل المضارع (يَفعِل) في الجانب الصّوتيّ للوزن (الزّمخشريّ، 1993)، وهذا هو محلّ الوهم في تقدير هذا القياس بين اللّغويّين، وأدّى بهم ذلك إلى الوقوع في الخلاف في قياسيّة

إعـلال مثـل هـذه الكلمـات، ومـن المحدثيـن مـن أشـار إلـى هـذه المسـألة وأسـموها بـ (القيـاس الخاطـئ) (الموسـوي، مجيـد، 2015).

ولتوضيح معايير الأفضليّة في مثل هذا القياس، يُنظر الجدول الآتي:

الكلمة	المقيس عليه	الأصل المفترض	الأصوات	المقطع الصّوتيّ
مصائِب	فَعِيلَة	مَفاعِل	الهَمْز	ص ح ص
مصاوِب	مُفْعِلَة	مَفَاعِل	التَّسْهِيل	مزدوج حركيّ هابط

- جدول 1 -

ويظهـرُ مـن جـدول معاييـر الأفضليّـة، أنّ (مصائـب) علـى الرّغـم مـن توهّـم قياسـها علـى مقيـسٍ عليـه مُخْتَلَـفٍ فيـه، إلاّ أنّهـا توافـق طبيعـة العربيّـة، فـي التّخلّـص مـن المقطـع الصّوتـيّ الهابـط (wi)، وهـو مـا لـم يحـدث مـع الكلمـة نفسـها مـن غيـر إعـلال وهـي (مصـاوِب)، ولعـلّ محاولـة بعـض اللّغويّيـن الإشـارة إلـى فكـرة التّوهّـم أو القيـاس الخاطـئ، إنمـا هـي لتسـويغ كثرتهـا فـي الاسـتعمال وخروجًـا مـن الوقـوع فـي تخطئـة قواعدهـم التّـي قرّروهـا لمثـل هـذا البنـاء ووقوفًـا عنـد أصولهـم فـي تقديـم السّـماع علـى القيـاس، وقـد ذكـر ابـنُ جنّـي أنّ أكثـر العـرب يقولـون: (مصـاوِب) (1954).

- **المتبقّي في القراءات القرآنيّة**

تُعـدُّ القـراءات القرآنيّـة ميدانًـا زاخـرًا بالمسـائل اللّغويّـة الّتـي استُشـهِدَ بهـا علـى مـا خـرج عـن القواعـد التـي قرّرهـا اللّغويّـون، ولذلـك؛ بـرزت مفاهيـم القـراءات الشّـاذّة، التـي تشـتملُ علـى جملـةٍ مـن المعاييـر التـي أخرجتهـا عـن إطـار القـراءات المتّفـق عليهـا عنـد علمـاء القـراءات، والحديـث عـن المتبقّـي، فـي القـراءات القرآنيّـة، يُنـزّه القـرآن الكريـم عـن كلّ نقـصٍ، وإنّمـا هـو حديـثٌ عـن المسـائل اللّغويّـة المسـتخلصة مـن شـواهده، وهـي ليسـت خاصَّـة بالقـراءات الشّـاذّة دون المتّفـق عليهـا، وإن كانـت الشّـاذّة أدعـى لحضـور المتبقّـي؛ لأنّ وصفهـا بالشّـاذّة يعنـي أنّ ثمّـة احتمـالاً لوجـود خـرقٍ للإجمـاع عليهـا فـي اللّغـة (المسـئول، 2008).

ومن الشّواهد على المتبقّي في القراءات القرآنيّة، الحديث عن بنية (تَفَعَّل يَتَفَعَّل)، في قوله تعالى: (فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ 259) (سورة البقرة: 259)، على زنة (لم يتفعَّل)، فقد ذكرَ العكبريّ أنّ (يَتَسَنَّه)، أصلُها (يَتَسَنَّنْ)، فحصلت تغييراتٌ صرفيّة شملتْ إبدال (النون) (ياءً)، خروجًا من توالي الأمثال، وهي النّونات الثّلاث، ثمّ أبدلت (الياءُ) (ألفًا) لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثمّ حُذفت للجزم (ط. الحلبيّ).

والمحافظة على التّضعيف هو ممّا يُفضَّلُ في الاستعمال المطّرد، بخلافِ تركه (سيبويه، 1988)، ومن عادتهم، إذا أرادوا فكّ التّضعيف، هو أن يفصلوا بين الأصوات المتماثلة، نحو: (كَبَّ – كَبْكَبَ)، إلاّ أنّهم في التّماثل الثّلاثيّ ذهبوا إلى إبدال (لام) الكلمة (ياءً) استثقالاً للتّضعيف (الصاعدي، 2002)، وهذا الإبدال هو من المتبقّي الخارج عن قواعد اللّغويّين.

ولتوضيح معايير الأفضليّة اللّغويّة في مثل هذا البنية، يُنظرُ الجدول الآتي:

الكلمة	المقيس عليه	الأصل المفترض	الأصوات	المقطع الصّوتيّ
يَتَسَنَّه	×	يَتَفَعَّل	التّخلّص من ثالث الأمثال	ص ح ص
يَتَسَنَّن	×	يَتَفَعَّل	توالي ثلاثة أمثال	ص ح ص ح

- جدول 2 -

ويظهرُ في الجدول أنّ أفضليّة القياس على بنيةٍ أخرى غير واردٍ في معايير الأفضليّة؛ فمعيار القياس يستعينُ به اللّغويّون لإجراء عمليّات الإبدال والإعلال حملاً للمقيس على المقيس عليه وما فيه من إعلالٍ أو إبدال، ولذا؛ كانت الكلمة (يَتَسَنَّن) وسيلةً يستعينُ بها اللّغويّون لتصوّر الأصل المفترض وما يحدثُ فيه من تغييراتٍ، وأمّا التّغيير الذي حصل في الكلمة (يَتَسَنَّه)، فقد حصل في الاستعمال، الذي يكثرُ فيه مثل هذا التّخلّص من ثالث الأمثال، خروجًا عن القاعدة اللّغويّة التي ترى الحفاظ على الادغام، ولذا؛ يحضرُ (المتبقّي) في واقع اللّغة المستعملة وليس في القاعدة المقرّرة، التي استثنته من نظامها، دون أن تُخرجه من الوجود في الواقع الاستعماليّ.

ويُلحظُ في جانب المقطع الصّوتيّ، أنّ (هاء السّكت) قد أدّت دورًا مهمًّا في تصحيح المقطع، إذ إنّ عدم وجودها يؤدّي إلى انتهائه بمقطعٍ قصيرٍ مفتوحٍ، وهو من المقاطع غير المرغوب بها في العربيّة، فأدّت (هاء السّكت) في موقعها دورين، الأوّل: تصحيح المقطع الصّوتي بالوقوف على ساكن، والثّاني: بيان الحركة التي يُفترضُ الوقوفُ عليها (عبيدات، 2010).

- **المتبقّي في الشّاهد الشّعريّ:**

تُعدّ الشّواهد الشّعريّة من المصادر التي اعتُمدت في تقرير القواعد اللّغويّة، وهي صورةٌ حيَّة للاستعمال اللّغويّ، وعلى الرّغم من الخصوصيّة التي مُنحت للشّواهد الشّعريّة بمخالفة القواعد اللّغويّة في سبيل المحافظة على الوزن الشّعريّ، إلاّ أنّ من الشّواهد الشّعريّة ما خالف قواعد التّغيير الصّوتيّ من غير ضرورة، وهذا يدفع باتّجاه الكشف عن هذا المظهر، وتحليل غايته وتفسير وجوده.

ومن الشّواهد الشّعريّة في مسألة الإبدال الصّرفيّ المتعلّق ببنية (افتعل):

فَقُلْتُ لِصاحِبي: لَا تَحْبِسَنَّا بِنَزْعِ أُصُولِه واجْدَزَّ شِيحَا[1]

وموطن الشّاهد في البيت، قوله: (اجْدَزَّ)، فهي (جزَّ) على بناء (افتعل)، والأصل المفترض (اجتزَّ)، إذ أُبدلَت (التّاء) دالاً على غير القاعدة المقرّرة، فلا تُبدلّ (التّاء) في افتعلَ (دالاً) إلاّ حين تكون (فاء الكلمة) من الأصوات المتماثلة أو المتقاربة في الصّفات أو المخارج، مثل: (الدّال)، (الذّال)، (الزّاي)، وأمّا في هذا البيت فقد أبدلت (التّاء) (دالاً) وليس في البيت ما يستدعي ضرورة هذا الخروج الصّوتيّ عن القاعدة، كاختلال الوزن.

(1) البيت من البحر الوافر، وقد اختُلِفَ في نسبته، فقد نسبه الرّضيّ في شرح الشّافيّة (4 / 481) لِـ (قيس بن ربعيّ الفقعسيّ الأسديّ)، ونسبه الجوهريّ في صحاحه (3 / 868) لِـ (يزيد بن الطثريّة)، ورواه ابن منظور في اللّسان (4 / 125) بالرّاء (اجْدَرَّ) من (الجرّ) وهو الجذب. ومعنى البيت كما في شرح الشّافية للأستراباذي، 4 / 481: "لا تؤخرنا عن شيّ اللحم بتشاغلك بنزع أصول الحطب، بل اكتف بقطع ما فوق وجه الأرض منه".

ولتوضيح معايير الأفضليّة اللّغويّة في مثل هذا البنية، يُنظرُ الجدول الآتي:

الكلمة	المقيس عليه	الأصل المفترض	الأصوات	المقطع الصّوتيّ
اجْدَزَّ	×	افْتَعَلَ	إبدال التّاء دالاً	ص ح ص
اجْتَزَّ	×	افْتَعَلَ	لا تغيير	ص ح ص

- جدول 3 –

ويُظهر الجدول أنّ الإبدال الحاصل في كلمة (اجدَزَّ) هو إبدالٌ لغويّ لا يُقاس عليه، وعلى الرّغم من تعلّقه بأصلٍ مفترضٍ يخضع لجملةٍ من التّغييرات الصّرفيّة في جانب الإبدال، إضافةً إلى الصّحّة اللّغويّة للمقطع الصّوتيّ الذي يرد فيه، إلاّ أنّ اللّغويّين أشاروا إلى عدم قياسيّته، ويُعدُّ بذلك من (المتبقّي) الخارج عن القواعد اللّغويّة، والمقارنة بين هذه الكلمة ومقابلها بحسب الأصل المفترض (اجْتَزَّ) يظهرُ أنّها تخترق معايير الأفضليّة في مسألة (الأصوات)، فمعيار إجراء التّماثل الصّوتي في صيغة (افتعل) غير حاضرٍ مع كلمة (اجْدَزَّ)، إلاّ أنّه حاضرٌ في الاستعمال كما في لهجة تميم (المطلبي، 1978).

- **المتبقّيّ في اللَّهجات**

تُثيرُ اللَّهجات في العربيّة الخلاف عند الحديث عن التّقعيد اللّغويّ، على الرّغم من تقديم اللّغويّين لمبدأ السّماع في تأصيل قواعدهم، وربّما أشاروا إلى كثرة الاستعمال في مسألةٍ معيّنة، إلاّ أنّهم لا يتردّدون في الحكم على خروج هذا المسموع عن القياس، أو القاعدة، ولا غرابة أنّ نرى تقسيمهم للعلاقة بين القياس والاستعمال في الاحتمالات الأربعة التي ذكرها ابنُ جنّي في خصائصه (الهيئة المصرية العامة للكتاب).

ويمكن القول إنّ حكمهم بخروج المسألة عن القاعدة، لا يعني عدم الإقرار بقبول هذا المستعمل كما هو، ولكنّهم يمنعون إجراءَ تغييراتٍ صوتيّةٍ في كلماتٍ أخرى لم ترد في الاستعمال، ولذا؛ كان معيار القياس، بمعنى: إجراء الإعلال أو الإبدال في بنيةٍ ما حملاً على إعلالٍ أو إبدالٍ في بنيةٍ أخرى، من حقّ اللّغويّين، ولم يرد في معايير الأفضليّة في (المتبقّي) في القراءات القرآنيّة، أو الشّواهد الشّعريّة، وهي التي تمتلك مخزونًا من واقع الاستعمال واللَّهجات المتعدّدة، فكأنّهم منحوا الحقّ لأنفسهم في إجراء هذا القياس؛ بهدف ضَبط اللّغة وضَبط أوزانها، وليس للمتكلّم الحقّ في إجراء التّغيير على غير القياس الذي فرضوه.

ويمتدّ تأثير قرار اللّغويّين في اعتماد اللَّهجات في التّقعيد أو إقصائها عنه، إلى تصنيفهم لهذه اللَّهجات إلى فصيح ومذموم، فيقول ابن فارس: "وَكَانَتْ قريشٌ، مع فصاحتها وحُسن لغاتها ورِقَّة ألسنتها، إِذَا أَتتهُم الوُفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسنَ لغاتهم وأصفى كلامهم؛ فاجتمع مَا تخيّروا من تِلْكَ اللّغات إِلَى نَحائرهم وسَلائقهم الَّتِي طُبعوا عَلَيْهَا؛ فصاروا بذلك أفصحَ العرب، ألا ترى أنّك لا تجد فِي كلامهم (عَنْعَنَة تَميم)، ولا (عَجْرفيّة قَيْس)، ولا (كَشْكَشَة أَسَد)، ولا (كَسْكَسة رَبيعةَ)، ولا الكَسْر الَّذِي تسمَعه من (أسدَ وقَيْس) مثل: (تِعلمون) و(نِعلم)" (1997: ص28 – 29).

ولا تعني تلك المظاهر اللّغويّة، في اللّهجات، أنّ لغات تلك القبائل ليست مصدرًا من مصادر التّقعيد اللّغويّ، بل ورد النّصّ على القبائل التي اتُّخذت لهجاتها مصدرًا للتّقعيد اللّغويّ، وكانت بعض تلك القبائل من بينها، فقد ذكر السّيوطيّ أنّ "الذين عنهم نُقِلت اللغة العربية وبهم اقْتُدِي وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيُّ من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ ومعظمه وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتَّصْريف ثم هذيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم" (السّيوطي، 1998: 1 / 167).

وبالنّظر في موقف اللّغويّين من اللّهجات في التّقعيد اللّغويّ الصّرفيّ، يبرزُ تقسيمهم لمظاهر الإعلال والإبدال إلى قسمي التّغيير (عبّاس حسن، دار المعارف، ط.15): التّغيير اللّغويّ، والتّغيير الصّرفيّ، إذ يُشير التّغيير اللّغويّ إلى مظاهر الإعلال والإبدال التي تُجرى من غير ضرورةٍ صوتيّة، ويُوصف بأنّه (سماعيّ)، وبهذا المبدأ، تُعدّ تلكَ التُّغييرات خاصَّة بلهجةٍ معيّنة لا يُقاس عليها، وإن كثرُ عدد المستعملين لها، على حين، يُشير التّغيير الصّرفيّ إلى مظاهر الإعلال والإبدال التي تُجرى لوجود ضرورةٍ صوتيّة، ويوصف بأنّه (قياسيّ)، وهذه الضّرورة الصّوتيّة هي التي وصف اللّغويّون حدودها ووضعوا لها قاعدتها، وبذلك؛ يكون المتبقّي حاضرًا في اللّهجات في جهتيّ التّغيير السّالفتين، أحدِهما أو كليهما.

ومن الأمثلة على ذلك، بناء اسم المفعول من الفعل الثّلاثيّ الأجوف في (لهجة تميم)، ولملاحظة معايير الأفضليّة اللّغويّة في هذا الاستعمال، يُنظر الجدول الآتي:

الكلمة	المقيس عليه	الأصل المفترض	الأصوات	المقطع الصّوتيّ
مَبْيُوع	×	مَفْعُول	ثقل الياء والضّمّة	تتابع الحركات
مَبِيع	إعلال الفعل (باع)	مَفْعُول	مناسبة الكسرة والياء	التّخلّص من التّتابع

- جدول 4 -

ويُظهر الجدول أنّ صياغة اسم المفعول من الفعل الثّلاثيّ الأجوف، في (لهجة تميم)، ليس له ما يُمكن أن يُقاس عليه، مع وجود مخالفة صوتيّة في جانبيّ ثقل الياء والضّمة، من جانبٍ، ووجود المزدوج الحركيّ الصّاعد، من جانبٍ آخر، وهذا ما تتخلّص منه العربيّة في استعمالها المطّرد، إضافةً إلى ضرورة التّغيير الذي أقرّه اللّغويّون بالتّخلّص من تتابع الحركات المكروه الذي يُسبّب الثّقل، فتُنقل الضّمة التي على الياء بحسب قاعدة النقل من المعتلّ إلى الصّحيح السّاكن قبله، وتُقلب إلى (كسرة) لمناسبة (الياء)، مع حذف (واو صيغة مفعول) (شاهين، 1980).

فاستعمال (لهجة تميم) لاسم المفعول من الثّلاثيّ الأجوف يخترق معايير الأفضليّة من عدّة وجوه، أوّلها: عدم وجود بناء يُقاس عليه، أو يُحمل الإعلال أو الإبدال عليه، وهذا القياس في حقيقته شكلٌ من أشكال تفسير اللّغويّين لحدوث التّغيير، والوجه الثّاني: عدم التّخلّص من الثّقل الحاصل من الياء والضّمّة، وهذه الاستعمال الصّوتيّ خاصٌّ عند (تميم) مع الأجوف اليائيّ على الأكثر، مع حصوله مع الأجوف الواويّ (سيبويه، 1988)، وأخيرًا: تتابع الحركات الذي يُنشِئُ مقطعًا صوتيًّا صاعدًا تتخلّص منه العربيّة، فلا يبقى سوى الأصل المفترض الذي بقيت عليه صورة الاستعمال في اللّهجة، وأمّا بقيّة المعايير فهي محلّ اختراقٍ في هذه اللّهجة وموطنُ حضورٍ للمتبقّي.

- **المتبقّي في المعاجم اللّغويّة**

تُشكّل المعاجم اللّغويّة العامّة صورةً حيويّة لألفاظ العربيّة؛ لأنّها أُخذت من أفواه المتحدّثين بها بشكلٍ مباشر، كعادة اللّغويّين في جمع اللّغة من أهلها أو من رواتها (نصّار، 1988)، واشتمل

تدوين المعاجم على إشاراتٍ لكثيرٍ من القضايا اللّغويّة المتّصلة بالمفردات التي يترجمون لها، ومن بينها الإشارات إلى مسائل الإعلال والإبدال، في كثيرٍ من تلك المفردات.

ويردُ في إشاراتهم نسبةُ الألفاظ إلى موطنها أو القبيلة التي تنطقُ بها، ومن ذلك ما أورده ابن منظور نقلاً عن الجوهريّ في الحديث عن الفعل (يَوجَل):"فِي المستقبَل مِنْهُ أَربع لُغَاتٍ: يَوْجَلُ ويَاجَلُ ويَيْجَلُ ويِيجَلُ، بِكَسْرِ الْيَاءِ، قَالَ: وَكَذَلِكَ فِيمَا أَشبهه مِنْ بَابِ الْمِثَالِ إِذا كَانَ لَازِمًا، فَمَنْ قَالَ: يَاجَلُ جَعَلَ الْوَاوَ أَلفاً لِفَتْحَةِ مَا قَبْلَهَا، وَمَنْ قَالَ: يِيجَلُ، بِكَسْرِ الْيَاءِ، فَهِيَ عَلَى لُغَةِ بَنِي أَسد، فإنهم يَقُولُونَ: أَنا إِيجَلُ وَنَحْنُ نِيجَلُ وأَنت تِيجَلُ، كُلُّهَا بِالْكَسْرِ وَهُمْ لَا يَكْسِرُونَ الْيَاءَ فِي يَعْلَم لِاسْتِثْقَالِهِمُ الْكَسْرَ عَلَى الْيَاءِ، وإِنما يَكْسِرُونَ فِي يِيجَلُ لتقوَّى إِحدى الْيَاءَيْنِ بالأُخرى، وَمَنْ قَالَ: يَيْجَلُ بَنَاهُ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ، وَلَكِنَّهُ فَتَحَ الْيَاءَ كَمَا فَتَحُوهَا فِي يَعْلم، والأَمر مِنْهُ إِيْجَلْ، صَارَتِ الْوَاوُ يَاءً لِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهَا. قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: إِنما كُسِرَتِ الْيَاءُ مِنْ يِيجَلُ لِيَكُونَ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءً بِوَجْهٍ صَحِيحٍ، فأَما يَيْجَلُ بِفَتْحِ الْيَاءِ فإِنَّ قَلْبَ الْوَاوِ فِيهِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ صَحِيحٍ" (1993: 11 / 722).

- **ويُلاحظ على هذا النّصّ عدّة أمور، وأهمّها:**

أوَّلا- إيراد مجموعة من صور الاستعمال للّفظ (يَوجَل)، وهذا جزءٌ من عمل المعجم الذي يُحقّق من خلاله توضيح معاني المفردات وإن اختلفت صور نطقها، بأنْ يُشار إلى أنّ معناها واحدٌ، وهذا يدلّ على أنّ التّغيير الحاصل في حروفها هو تغييرٌ صرفيّ، ولذلك؛ قال: (في المستقبل منه أربع لغاتٍ)، وليس تغييرًا لغويًّا يؤثّر في معنى الكلمة.

ثانيًا- تفسير التّغييرات الحاصلة في (يَوجَل) انطلاقًا من واقع الاستعمال، وليس بالاستناد إلى القواعد الصّرفيّة، فقوله: (فَمَنْ قَالَ: يَاجَلُ جَعَلَ الْوَاوَ أَلفاً لِفَتْحَةِ مَا قَبْلَهَا)، لا يستندُ إلى قاعدة قلب (الواو) (ألفًا)؛ لانتفاء تحرّكها، وكذلك قوله عن لغة (بني أسد): (وإِنما يَكْسِرُونَ فِي يِيجَلُ لتُقوَّى إِحدى الْيَاءَيْنِ بالأُخرى)، فهذا مُخالفٌ لقاعدة (المثال) في حذف (فاء الكلمة) في المضارع؛ تخلّصا من توالي الحركات، وكأنّه يُشير إلى نظامٍ خاصّ بهذه اللّغة بدليل أنّه يُفسّر قلب (الواو) (ياءً) مع إبقاء الفتحة أنّه حملٌ على فتح هذه القبيلة لِلْيَاءِ مع الفعل (يَعْلَم)، ولذلك قال في نهاية الشّرح: (فأَما يَيْجَلُ بِفَتْحِ الْيَاءِ فإِنَّ قَلْبَ الْوَاوِ فِيهِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ صَحِيحٍ)، فهو صحيحٌ من جهة أنّه لغةٌ وليس لأنّه على القياس الصّرفيّ الذي أقرّه اللّغويّون في هذه المسألة.

ولمعاينة معايير الأفضليّة في هذا العرض المعجميّ، يُنظر الجدول الآتي:

الكلمة	المقيس عليه	الأصل المفترض	الأصوات	المقطع الصّوتيّ
يَوجَل	يَعْلَم	يَفْعَل	توالي الحركات	مزدوج حركيّ صاعد
يَيجَل	يَعْلَم	يَفْعَل	توالي الحركات	مزدوج حركيّ صاعد
يَاجَل	يَعْلَم	يَفْعَل	توالي الحركات	مزدوج حركيّ صاعد
يِيجَل	×	يَفْعَل	توالي الحركات	مزدوج حركيّ هابط

- جدول 5 –

يُظهر الجدول وجود معياريّ (المقيس عليه) و (الأصل المفترض) للصّور: (يَوجَل) و(يَيجَل) و(يَاجل)، ومخالفة هذه الصّور لمعياريّ الأصوات والمقطع الصّوتي، على حين، خالفت الصّورة (يِيجَل) معايير الأفضليّة جميعها، فليست موافقةً لأيّ معيارٍ منها، وقد أشار المعجم إلى نسبة هذه الصّور إلى مرجعها في الاستعمال.

فأمّا (يَوجَل) فهي من المتبقّي، وقد حصل الخلاف فيه بين البصريّين والكوفيّين على علّة عدم حذف (فاء الكلمة)، وهي في موقف البصريّين عائدةٌ إلى اللّفظ؛ لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، وعند الكوفيّين عائدةٌ إلى المعنى؛ للتّفريق بين اللاّزم والمتعدّي (الأنباريّ، 2003)، ومهما يكن من أمرٍ، فإنّ تعليلاتهم تسوّغ لهذه الكلمة مخالفتها للقاعدة التي فرضوها لتصريفات الفعل المثال الواوي، وإن كان موقفُ البصريّين أقوى؛ لاعتماده على مبدأ القياس بين الأبنية وحملها بعضها على بعض، مما يزيد من حظوظ اللّفظ في استيفاء معيارٍ للأفضليّة اللّغويّة، وأمّا بقيّة الصّور اللّفظيّة، فليس لها من مستندٍ يقوّي من حظّها في الصّحّة اللّغويّة سوى بقائها في البيئة اللّغويّة الّتي تُستعملُ فيها، دون أن يكون لها حظٌّ في أن يُقاس عليها، أو تُصاغ ألفاظٌ أخرى على منوالها.

ثالثًا- أثر المتبقّي ومعايير الأفضليّة في التّوفيق بين القدماء والمحدثين

لقد أظهرَ توصيف المرجعيّات الفكريّة ومعايير الأفضليّة في معالجة مسائل الإعلال والإبدال، توافقًا بين القدماء والمحدثين في الشّكل اللّغويّ للألفاظ، بعيدًا عن كونها موافقةً للقواعد الصّرفيّة أو خارجةً عنها، فالإعلال والإبدال الحاصل في تلك الألفاظ هو أمرٌ متّفق عليه بينهم، بالإضافة إلى توافقهم في أنّ الحروف تتأثّر في عمليّة التّشكيل الصّوتيّ لها، بما يشتملُ عليه من توصيفٍ للمظاهر الصّوتيّة المماشية طبيعة اللّغة العربيّة.

ولا يعني ذلك، أنّ التّوافق تامٌّ في هذين الأمرين، فالحديثُ عن الشّكل اللّغويّ للألفاظ محلُّ خلافٍ في تحديد صورته الصّرفيّة وتحديد صورة التّغيير الواقعيّة، فتصوّر القدماء للميزان الصّرفيّ يقوم على مقابلة الألفاظ بصورتها في الميزان، على حين، ظهرت لدى المحدثين دعوة إلى ربط الميزان الصّرفيّ بـ (الوزن الإيقاعيّ) الموافق للنّظرة الحديثة للأصوات (شاهين، 1980).

ومن جانبٍ آخر، ظهر الخلاف في تعريف بعض خصائص الأصوات، فالحرفُ المهموس عند القدماء هو: "حرف أُضعف الاعتماد من موضعه، حتى جرى معه النَّفَس وأنت تعتبر ذلك بأنه قد يمكنك تكرير الحرف مع جري الصوت" (ابن جنّيّ، 2000: 1 / 75)، والحرف المجهور هو: "حرف أُشبع الاعتماد من موضعه ومن النَّفَس أن تجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت" (ابن جنّيّ، 2000: 1 / 75)، على حين رُبطت خصّيصتا (الجهر والهمس) عند المحدثين بحركة (الوترين الصّوتيّين)، فالحرف الذي يتحرّك معه (الوتران الصّوتيّان) هو حرفٌ مجهور، والحرف الذي لا يتحرّك معه (الوتران الصّوتيّان) هو حرفٌ مهموس (أنيس، 1975).

ويتجاوز الاختلافُ خصائصَ الأصوات إلى حقيقتها، فوصف القدماء، لـ(الألف) دائمًا حرفُ مدّ ولينٍ، وهي اسم الهمزة وليست الهمزة نفسها، فهي مختلفةٌ عنها في خصائصها (بشر، 1986)، ولكنّها ثبتت بوصفها (حركةً طويلةً) في نظر المحدثين (أنيس، 1975)، و(الواو) و(الياء) وُصفا عند القدماء بأنّهما حرفان مجهوران في خصائصهما (ابن جنّيّ، 2000)، على حين استقرّ وصفهما في الدّراسات الحديثة بعدّهما حركاتٍ أو أشباهها، أو أنّهما ناتجان من (انزلاقٍ حركيّ أو المزدوج الحركيّ) (أنيس، 1975).

ويُمكن القول بأنّ هذا الاختلاف، في الموقف من خصائص الأصوات وحقيقتها، أضاف إلى معايير الأفضليّة اللّغويّة في مسائل الإعلال والإبدال معيار المقطع الصّوتيّ، بالإضافة إلى النّظرة الحديثة إلى معيار الأصوات في مخارجها وصفاتها، وقد أثّر ذلك في تقديم تفسير جديدٍ للتّغييرات الصّوتيّة الحاصلة في تلك المسائل، ولا يعني مصطلح (الإضافة) أنّ هذين المعيارين قد كانا غائبين في موقف القدماء، بل يعني أنّ المحدثين ساهموا في بلورة المعايير بما تيسّر لهم من أدواتٍ، ووسائل لدراسة الأصوات، ساعدتهم في وصف الأصوات وبيان خصائصها بشكلٍ أكثرَ تمكّنا (عمايرة، 1992).

وأمّا في الموقف من (المتبقّي) فقد انقسم المحدثون إلى قسمين، فبعضهم وافقوا القدماء في عدّ مظاهر الخروج عن القواعد الصّرفيّة شكلاً من أشكال الاختراق الذي يتعارض مع طبيعة اللّغة العربيّة، على حين رأى قسمٌ آخر أنّ هذه المظاهر الخارجة عن القاعدة تُعدّ شكلاً من أشكال الواقع اللّغويّ وفقًا للمناهج الحديثة في تناول المظاهر اللّغويّة، كالمنهج التّاريخيّ المقارن، والوصفيّ البنيويّ، وما ساهمت به من تفسيرٍ لـ (المتبقّي) في حدود معيار القياس الصّرفي (عمايرة، 1992).

الخاتمة:

من خلال العرض السّابق، خلُص البحث إلى النّتائج الآتية:

1. إنّ الأصول الفكريّة لمعالجة مسائل الإعلال والإبدال ترتبط بثلاث مرجعيّات أساسيّة، وهي التي أُسّست عليها القواعد المنظّمة لتلك المسائل، وما خرج عنها كان من (المتبقّي) الصّرفيّ، وهذه المرجعيّات هي:

- مرجعيّة الأصل المفترض، التي تقوم على مبدأ أصل الاشتقاق وأصل الصّيغة الصّرفيّة، وهذه المرجعيّة تقف عند حدود الوسيلة التّعليميّة لدى القدماء، على حين يُمكن الاستفادة من المنهج التّاريخيّ المقارن للكشف عن حقيقة هذا الأصل المفترض.

- مرجعيّة الاصطلاح على تسمية (الإعلال والإبدال)، وتقوم على مبدأ وصف الأصوات التي يحصل فيها التّغيير الصّرفيّ، بعيدًا عن التّغييرات التي ينتجُ عنها تغييرٌ في معاني الألفاظ، ويشتمل وصف الأصوات على تحديد خصائصها ومخارجها، وما لذلك من أثرٍ في التّشكيل الصّوتيّ.

- مرجعيّة تفسير مظاهر (الإعلال والإبدال)، ويشترك القدماء والمحدثون في أنّ التّغييرات الصّرفيّة في هذين البابين يرتبطان بالعلاقة بين (الحروف والحركات)، أو طبيعة العلاقة بين أصوات العلّة، ويختلف القدماء والمحدثون في أنّ القدماء أقاموا تفسيراتهم على مبدأ العلل الصّرفيّة وما تشتملُ عليه من تحقيق غاياتٍ صوتيّة، وأمّا المحدثون فقد فسّروا العلاقة بين (حروف العلّة والحركات) من مبدأ تتابع الحركات وما أفرزه هذا الموقف من تعليل المقاطع الصّوتيّة المقبولة في العربيّة والمرفوضة.

2. أظهر البحث قيام القواعد الصّرفيّة المنظّمة لمسائل الإعلال والإبدال على أربع ثنائيّات شكّلت معايير الأفضليّة اللّغويّة التي يُمكن من خلالها بيان موقع (المتبقّي) وحدود اختراقها لهذه المعايير، وهي:

- ثنائيّة الأصل المفترض القائمة على أصل الاشتقاق وأصل البنية، وتشكّل هذه الثّنائيّة مرجعًا اجتهاديًّا رسمه اللّغويّون لحدود قواعدهم للمساهمة في ضبط حدود الأبنية وأوزانها.

- ثنائيّة الأصوات القائمة على الصّفات والمخارج، وقد أثّرت هذه الثّنائيّة في تقعيد مسائل الإعلال والإبدال بالاستعانة بمميّزات الأصوات في هذين الجانبين، وتحديد أشكالها المقبولة في التّشكيل الصّوتيّ.

- ثنائيّة القياس القائمة على حمل المقيس على المقيس عليه، بما تشتمل عليه من إطلاقِ أحكام الإعلال والإبدال، بالاستناد إلى حمل الأبنية اللّغويّة أو الأبنية الصّرفيّة بعضها على بعضٍ.

- ثنائيّة البنية المقطعيّة المتمثّلة في (المقطع المفتوح والمقطع المغلق) و(المقطع الهابط والمقطع الصّاعد)، وهي من بلورة الدّراسات الصّرفيّة الحديثة، التي أعادت تفسير التّغييرات الصّرفيّة من منظورٍ صوتيّ أبعد الإشكاليّة القائمة بين التّفسير المستند إلى الرّمز الكتابيّ والتّفسير المستند إلى الرّمز الصّوتيّ.

3. يُعدّ (المتبقّي) – في موقف اللّغويّين – مخترقًا لمعيار القياس، بالدّرجة الأولى، فهو لا يُقاس على بنيةٍ أخرى، كما أنّ مجيئه على صورة الأصل المفترض لا تكفي لإيصاله إلى درجة أن يُقاس عليه أو أن تُحمل الأبنية عليه، ولذلك؛ برز

مفهوم القياس الخاطئ الذي وُصِفَ به موقف اللّغويّين في تقريرهم لمعياريّة بعض الأبنية، ويظهرُ إلى جانب هذا الاختراق، المعيَارِيّ، اختراقٌ آخرٌ لمعيَارَي الأصوات والتّشكيل المقطعيّ لها، وإن اطّرد استعماله، كأنْ يردَ هذا الاستعمال في القراءات القرآنيّة أو بعض اللّهجات أو الشّواهد الشّعريّة، وهذا الموقف يهدفُ منه اللّغويّين إلى ضبط الأبنية وتحديدها.

4. انتهج العمل المعجميّ منهجًا وصفيًّا في رصد الألفاظ اللّغويّة وتفسيرها، وقد استفاد من أطروحات اللّغويّين حول المسائل الصّرفيّة والتّغييرات التي تجري على الأبنية، وقد اشتمل رصده للألفاظ على بيان التّغييرات اللّغويّة التي تؤثّر في معاني الألفاظ، والتّغييرات الصّرفيّة التي لا تؤثّر في تلك المعاني، وظهر من ذلك إدراك أهمّيّة القياس في تعليل تلك التّغييرات، وحضور الاجتهاد في تحديد الأقيسة على خلاف ما يُقرّره اللّغويّون في القواعد الصّرفيّة، إضافةً إلى أنّهم يُقدّمون تلك الألفاظ بنسبتها إلى حيّزها الاجتماعيّ الذي تُستعملُ فيه، سواءً أكان لهجةً أم قراءةً أم شاهدًا شعريًّا، فكان المعجم مصدرًا زاخرًا بـ (المتبقّي) في مسائل الإعلال والإبدال.

5. يتّفق القدماء والمحدثون على حدوث الإعلال والإبدال والأصوات الدّاخلة فيهما، إلاّ أنّ الاختلاف يحضرُ في بعض التّصوّرات الخاصّة بوصف تلك الأصوات كالعلاقة بين حروف العلّة والحركات، وهي الصّورة التي ساهم المحدثون في بلورة مفاهيمها بشكلٍ أدّى إلى إعادة النّظر في التّعليلات الصّرفيّة من خلال مفهوم الازدواج الحركيّ، وإذا كان الفضل يعود للمحدثين في بلورة هذا المفهوم ليصبحَ معيارًا من معايير الأفضليّة في الإعلال والإبدال، إلاّ أنّ معيار القياس يُعدّ المعيار الأبرز في موقف القدماء من تحديد قياسيّة الأبنية بشكلٍ يُظهرُ بقيّة المعايير على أنّها معايير مساعدة في تفسير ذلك الموقف.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

القرآن الكريم.

الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (2003). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. المكتبة العصرية.

أنيس، إبراهيم (1975). الأصوات اللّغويّة (ط. 5). مكتبة الأنجلو المصريّة.

بشر، كمال (2005). التّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد. دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

بشر، كمال (1986). دراسات في علم اللّغة (ط. 9). دار المعارف.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (د. ت). الخصائص (ط. 4).الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (2000): سرّ صناعة الإعراب، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (1954). المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني. دار إحياء التّراث القديم.

حسن، عبّاس. (د. ت).النّحو الوافي (ط. 15). دار المعارف.

حماسة، محمد عبد اللطيف (1980). ظاهرة الإعلال والإبدال بين القدماء والمحدثين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، *46*، 152 - 177.

الرّضيّ الأستراباذي، محمد بن الحسن (1975). شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق محمّد نور الحسن ومحمد الزّفزاف ومحمد محي الدّين عبد الحميد. دار الكتب العلمية.

الزّمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر (1993). المفصّل في صنعة الإعراب. تحقيق علي بو ملحم. مكتبة الهلال.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (1988). الكتاب (ط. 3) (تحقيق عبد السلام محمد هارون). مكتبة الخانجي.

السّيوطيّ، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر (1998). المزهر في علوم اللغة وأنواعها (تحقيق فؤاد علي منصور). دار الكتب العلمية.

شاهين، عبدالصّبور (1980). المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة رؤية جديدة في الصّرف العربيّ. مؤسّسة الرّسالة.

الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج (2002). تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم. عمادة البحث العلمي، المدينة المنوّرة، الجامعة الإسلامية.

صفا، فيصل إبراهيم (2006). التّحوّلات الصّوتيّة المقطعيّة للمزدوج الحركيّ دراسة في بعض التّحوّلات الغائبة والمغلوطة في الدّرس الصّرفيّ القديم. مجلّة التّواصل، *16*، 8 - 29.

عابنة، يحيى (2017). اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي دراسة وصفيّة تحليليّة. دار الكتاب الثّقافيّ.

عبدالتّواب، رمضان (1997). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. مكتبة الخانجي.

عبد الدّايم، محمد عبد العزيز (2006). النّظريّة اللّغويّة في التّراث العربيّ. دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة.

عبد المحمود، عثمان محمد آدم (2005). الإعلال والإبدال عند اللّغويّين دراسة صوتيّة صرفيّة [رسالة دكتوراه غير منشورة]، جامعة أم درمان الإسلاميّة، السّودان.

عبيدات، محمود مبارك (2010). هاء السّكت ودورها في تصحيح البنية المقطعيّة للكلمة العربيّة. مجلّة الجامعة الإسلاميّة سلسلة الدّراسات الإنسانيّة، *18*(2)، 825 - 844.

العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (د. ت). التّبيان في إعراب القرآن، (تحقيق علي محمد البجاوي وعيسى البابي الحلبيّ وشركاه).

عمايرة، إسماعيل أحمد (1992). المستشرقون والمناهج اللّغويّة. دار حنين.

أبو غلوس، إيمان محمود مصطفى (2018). التّفكير الصّرفيّ عند العرب المحدثين في ضوء المناهج اللّسانيّة الحديثة [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة بالأردن.

ابـن فـارس، أبـو الحسـين أحمـد بـن فـارس القزويـنيّ. (1997). الصّاحـبيّ في فقـه اللغـة العربيـة ومسـائلها وسـنن العـرب في كلامهـا. محمـد عـلي بيضون.

القيسيّ، أحمد عبد المجيد (2017). نظريّة الأفضليّة اللّغويّة. دار الفكر.

الكناعنة، عبد الله محمد (1997). أثر الحركة المزدوجة في دراسة بنية الكلمة العربيّة دراسة لغويّة. وزارة الثّقافة.

لوسركل، جان جاك (2005). عُنف اللّغة. ترجمة محمد بدوي، مراجعة سعد مصلوح. الدّار العربيّة للعلوم، المركز الثّقافيّ العربيّ.

المسؤول، عبد العليّ (2008). القراءات الشّاذّة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربيّة. دار ابن القيّم.

المطلبي، غالب فاضل (1978). معجم لهجة تميم. مجلّة المورد. دار الجاحظ، 7(3)، 151 - 184.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (1993م). لسان العرب. دار صادر.

الموسـوي، محمـد نـوري محمـد، ومجيـد، نجـلاء حميـد (2015). القيـاس الخاطـئ في اللغـة العربية. مجلـة العلوم الإنسـانية. كليـة التربية للعلـوم الإنسـانيةبجامعة بابـل، 22(4)، 1 - 19.

https://doi.org/10.33855/0905-022-004-001

النّجار، لطيفة (1993). دور البنية الصّرفيّة في وصف الظّاهرة النّحويّة وتقعيدها. دار البشير.

نصّار، حسين (1988). المعجم العربيّ - نشأته وتطوّره. دار مصر للطّباعة.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

alqur'ānu alkarīmu

al'anbāriyyu 'abū albarakāti 'abda al-Raḥmāni bn muḥammadu 2003). al'inṣāfa fī masā'ili alkhilāafi bayna al-nnaḥwiyyīna albaṣariyyayni wa-al-kūfiyyīna almaktabatu al'aṣriyyatu

'anīsun 'ibrāhym 1975). al'aṣwāta al-llughawiyyata ṭ 5). maktabata al-'ānjlw almiṣriyyata

basharun kamāli 2005). al-ttafkīra al-llughawiyya bayna alqadīmi wa-al-jadīdi dāru gharību lil-ṭṭibā'ati wa-al-nnashri wa-al-ttawzī'i

basharun kamāli 1986). dirāsātin fī 'ilmi al-llughati ṭ 9). dāra alma'ārifi

ibna janniyyin 'abū alfatḥi 'uthmāna d t al-khṣā'iṣ ṭ 4). alhay'iata almiṣriyyata al'āmmata lil-kitābi

ibna janniyyin 'abū alfatḥi 'uthmāna 2000): sirra ṣinā'ati al'i'rābi bayrūta dāra alkutubi al'ilmiyyati

ibna janniyyin 'abū alfatḥi 'uthmāna 1954). almunṣifa libni janniyyin sharaḥa kitāba al-ttaṣrīfi li'abī 'uthmāni almāziniyyi dāru 'iḥyā'i al-tturāthi alqadīmi

ḥusnun 'abbāsun (d t al-nnaḥwa al-wāfy ṭ 15). dāra alma'ārifi

ḥamāsatun muḥammada 'abdi al-llaṭīfi 1980). ẓāhirata al'i'lāali wa-al-'ibdāli bayna alqudamā'i wa-al-muḥdithīna majallata majma'i al-llughata al'arabiyyata bi-al-qāhirati majma'u al-llughata al'arabiyyata bi-al-qāhirati 46، 177 152-.

al-rraḍḍiyyu al-'āstrābādhy muḥammada bn alḥusni 1975). sharaḥa shāfiyatu ibni alḥājibi taḥqīqu muḥammadu nūri alḥusni wamuḥammadi al-zfzāf wamuḥammada muḥḥiyyī al-ddayyini 'abda alḥamīdi dāru alkutubi al'ilmiyyati

al-zzamakhshariyyu 'abū alqāsimi maḥmūda bn 'umari 1993). almufaṣṣala fī ṣan'ati al'i'rābi taḥqīqu 'uliya bū mulḥimu maktabatu alhalāali

sībū'iyyuhu 'umrū bn 'uthmāni bn qanbarun 1988). alkitāba ṭ 3)(taḥqīqa 'abdi al-ssullāmi muḥammada hārūni maktabata al-khānjy

al-ssuyūṭiyyu jalāala al-ddīni 'abda al-Raḥmāni bn 'abī bikri 1998). almizhara fī 'ulūmi al-llughati wa'anwā'ihā taḥqīqa fu'uādi 'uliya manṣūru dāra alkutubi al'ilmiyyati

shāhīnu 'bdālṣbwr 1980). alminhaja al-ṣṣawtiyya lil-binyati al'arabiyyati ru'uyata jadydatin fī al-ṣṣarfi al'arabiyyi mu'uassasatu al-rrisālati

al-ṣṣā'idiyyu 'abda al-rrazzāqi bn farājin 2002). tadākhula al'uṣwli al-llughawiyyati wa'atharihi fī binā'i almu'jami 'imādatu albaḥthi al'ilmiyyi almadīnata almunawwarata aljāmi'ata al'islāmiyyata

ṣifā fayaṣilu 'ibrāhym 2006). al-ttaḥawwulāti al-ṣṣawtiyyati almaqṭa'iyyati lil-muzdawiji alḥarakiyyi dirāsatan fī ba'ḍi al-ttaḥawwulāti alghā'ibati wa-al-maghlūṭati fī al-ddarsi al-ṣṣarfiyyi alqadīmi majallatu al-ttawāṣuli 1629 8- ،.

'bābnh yaḥyā 2017). al-llughata al'arabiyyata bayna alqawā'idiyyati wa-al-mtbqqy dirāsata waṣaffiyyata taḥlīliyyata dāru alkitābi al-tthaqāfiyyi

'abdāltawwābun ramaḍāna 1997). almadkhala 'ilā 'ilmi al-llughati wamanāhiji albaḥthi al-llughawiyyi maktabatu al-khānjy

'abdu al-ddāyimi muḥammada 'abdi al'azīzi 2006). al-nnaẓariyyata al-llughawiyyata fī al-tturāthi al'arabiyyi dāra al-ssalāama lil-ṭṭibā'ati wa-al-nnashri wa-al-ttawzī'i wa-al-ttarjamati

'abdu almaḥmūdi 'uthmāna muḥammada 'ādami 2005). al'i'lāala wa-al-'ibdāla 'inda al-llughawiyyīna dirāsata ṣawtiyyata ṣarfiyyata risālata duktwrāhi ghayri manshūratin jāmi'atan 'am durmānu al'islāmiyyati al-ssūdāna

'ubaydātun maḥmūda mabārrika 2010). hā'a al-ssaktu wadawruhā fī taṣḥīḥi albinyati almaqṭa'iyyati lil-kalimati al'arabiyyati majallatu aljāmi'ati al'islāmiyyati silslata al-ddirāsāti al'insāniyyati 18(2)844 825- ،.

al'ikbiriyyu 'abū albaqā'i 'abda al-lhi bn alḥissayni d t al-ttibyāna fī 'i'rābi alqur'āni taḥqīqa 'aliyya muḥammada al-bjā'ī 'īsā albābiyyi alḥalbiyyi washarikāhu

'amāyiratun 'ismā'yl 'aḥamida 1992). almustashriqūna wa-al-manāhija al-llughawiyyata dāru ḥanīnu

'abū ghlws 'īmāna maḥmūda muṣṭafā 2018). al-ttafkīra al-ṣṣarfiyya 'inda al'arabi almuḥdithīna fī ḍaw'i almanāhiji al-llisāniyyati alḥadythati risālata duktwrāhi ghayri manshūratin jāmi'ata al'ulūmi al'islāmiyyati al'ālamiyyati bi-al-'urduni

ibna fārisin 'abū alḥissayni 'aḥamida bn fārisu alqazwīniyyi (1997). al-ṣṣāḥibiyya fī fiqhi al-llughata al'arabiyyata wamasā'ilahā wasanana al'arabi fī kilāamihā muḥammadu 'uliya bayḍūnun

alqaysiyyu 'aḥamida 'abdu almajīdi 2017). naẓariyyata al'afḍaliyyati al-llughawiyyati dāru alfikri

al-knā'nh 'abda al-lhi muḥammadi 1997). 'athiri alḥarakata almuzdawijata fī dirāsati binyati alkalimati al'arabiyyati dirāsata lughawiyyata wizāratu al-tthaqāfati

lwsrkl jānin jāki 2005). 'unfa al-llughati tarjamatu muḥammadu badawiyyu murāja'ata sa'di mṣlwḥ al-ddāru al'arabiyyatu lil-'ulūmi almarkaza al-tthaqāfiyya al'arabiyya

almas'ūlu 'abda al'aliyyi 2008). alqirā'āti al-sshāddhati ḍawābiṭahā wa-al-iḥtijāja bihā fī alfiqhi wa-al-'arabiyyati dāra ibnu alqayyimi

almaṭlabiyyu ghāliba fāḍila 1978). mu'jama lahjati tmym majallatu almawridi dāru aljāḥiẓi 7(3)184 151- ،.

ibna manẓūrin muḥammada bn mukarramu bn ʻaliyyu 1993m). lisāna al'arabi dāru ṣādiru

almūsawiyyu muḥammada nūriyya muḥammada wamajīdun najlā'a ḥamīda 2015). alqīāsa alkhāṭi'ia fī al-llughata al'arabiyyata majallatu al'ulūmi al'insāniyyati kulliyyatu al-ttarbiyati lil-'ulūmi al-'insānyhbjām'h bābila 22(4)، 19 1-. https://doi.org/10.33855/0905-022-004-001

al-nnajjāru liṭayfatin 1993). dawra albinyati al-ṣṣarfiyyati fī waṣfi al-ẓẓāhirati al-nnaḥwiyyati wtq'ydhā dāru albashyri

nuṣṣārun ḥissayni 1988). almu'jama al'arabiyya- nash'atahu watataẓawwurahu dāru miṣrin lil-ṭṭibā'ati

The (Remaining) and the Criteria of Optimality in Vowel Change and Consonant Substitution

Abdulkareem Abdulqader Abdullah[1]

Abstract:

This research aimed to describe the aspects of breaking the rules of morphological norms in relation to Vowel change and Consonant Substitution, under the name of The Remaining, according to Optimality Theory. Through this theory, it is possible to reveal the criteria that contributed to the adoption of the rules of Vowel change and Consonant Substitution and the survival of its forms in use. It is also possible to define the aspects of rule violation by (the remaining) and its impact on the Arabs' morphological thought and the reality of its usage. The research used the method of description and analysis by examining what was mentioned in the books of ancient and modern linguists. It started by defining the features of morphological thought upon which the two trends are based, and then it drew on the application of this thought in the interpretations of Vowel change and Consonant Substitution. It also explored the criteria that contributed to the description of morphological rules and the survival of (the remaining) which broke with these criteria in real use. Among the most prominent findings of the research is that the (Remaining) is present in Vowel change and Consonant Substitution, and it is based on violating the optimality criteria that were derived from the linguists' rulings. Besides, the research showed that the basis of these criteria is the (Analogy) that it is, in turn, based on the absence of its Model as prescribed by linguists, and on the prevention of (the remaining) from possessing this standard. To this is added the violation of supporting criteria for the Model of Analogy such as phonetic formation and its effect on the presence of the rejected Diphthong in Arabic. Therefore, the aspects of the absence of the criteria of the Model of Analogy and the aspects of the violation of phonetic formation are regular in the manifestation of (the remaining) in Quranic readings, poetry and dialects. However, only the presumed origin criterion, which constitutes the assumed image of structures in Arabic, is excluded from the rest of the criteria.

Keywords: The Remaining, Optimality, Vowel Change and Consonant Substitution, Diphthong, Analogy

(1) Arabic Emirates Studies Department - Higher Colleges of Technology (Abu Dhabi - U.A.E.)
a_okelan@yahoo.co.uk